وأسفروا بالفجر واشتقت وفي الحضر استحبوا طوال المفصل في الفجر والظهر واوساطه
في العصر والعشاء وقصاره في المغرب ومن الحجرات الى البروج طوال المفصل ومنها الى اللبن
قصاره وفي الضرورة بقدر الحال وكره توقيت سورة اي تعيينها للصلوة قال الطحاوي
والاسبجابي هذا اذا اداه حتما واجابجب لا يجوز غيرها اوراى تخصيصها مكروها لما لزم
الجهل المتيسر عليه او تبركا بقراءته فلا كراهة في ذلك لكن يشترط ان يقرأ غيرها احيانا لئلا
يظن الجاهل ان غيرها لا يجوز ولا يقرأ المؤتم بل يستمع وينصت خلافا للشافعي فانه يقول
يجب على المؤتم قراءة الفاتحة والعاقلة واذا قرئ القرآن فاستمعوا له وانصتوا قال ابن عزرة
كانوا يقرأون خلف الامام فنزلت وقال احد اجمع الناس على ان هذه الاية في الصلوة
وان قراءة الامام آية ترغيب او ترهيب او خطب عطف على قراءة لما كان الخطبة قائمة مقام
ركعتي الظهر نزل من حضرها منزلة المؤتم فلا دلالة فيه وفي قوله او صلى على النبي ع م
على ان يكون الخطبة والصلوة على النبي عليه السلام واقعتين في نفس الصلوة ولا اتجاه لما قيل
انه يقتضي ان يكون الانصات واجبا قبل الخطبة لانعدام التنزيل المذكور حينئذ الا اذا
قرأ قوله صلوا عليه فيصلي سرا واختلفوا في الثاني عن المنبر والاحوط السكوت والجماعة
سنة مؤكدة اي قوية تشبه الواجب في القوة وتسقط بالاعذار منها المطر والطين والبرد
الشديد والظلمة الشديدة والامامة بالامامة الاعلم بالسنة ثم الاقرأ ثم الاورع ثم
الاسن فان امم عبد او اعرابي هو الذي يسكن في البادية عربيا كان او عجميا لان الغالب
عليه الجهل او فاسق او اعمى هذا اذا كانوا سواء فاما اذا كان الاعمى افضل فتقديمه اولى
كذا في المبسوط لخاهر زاده او مبتدع لو ولد زنى كره كجماعة النساء وحدهن ويقف
الامام وسطهن لو فعلن قال المطرزي الامام من يؤتم به اي يقتدي به ذكرا كان
او انثى وحضور الثالثة كجماعة والجمعة الظهر والعصر والجمعة لا الباقية وقيل
المغرب كالظهر لانتشار الفساق فيه والجمعة كالعيدين لامكان الاعتزال وقالا ان
الجمائز يخرجن في الصلوة كلها لانها لا فتنة لعلة الارخية فيهن وهذا في عصرهم اما
في زماننا جماعات النساء مكروهة لفساد هن كذا في الحقايق ويفتى المفتي بالمتيقن

خلافا لمحمد فان الطهارة بالتراب بدل عن الطهارة بالماء عنده والاولى ضرورة تتخلان
الثانية فيكون بناء الفعلي على الضعيف وعندها التراب خلف عن الماء فيحمل اعماله عند فقده
والغاسل بالماسح والقائم بالقاعد خلافا لمحمد وللهدي بالمومي الا ان يؤدي الموقوف فيهما
والامام مضطجعا والمتنفل بالمفترض للرجل بامرأة او صبي خلافا للشافعي في الصبي
وطاهر بمعذور وقارئ بامي ولابس بعار وغير موم بموم خلافا للزفر ومفترض بمتنفل
لان بناء القوي على الضعيف لا يجوز ومفترض فرضا آخر لان الاقتداء شركة فيجب الاتحاد
والامام لا يطيلها ولا قراءة الاولى الا في الفجر وقال محمد احب الي تطويل الاولى في الصلوة
كلها ويقيم مؤتما تو حد عن يمينه ويتقدمان زاد اي اذا كان المؤتم واحدا يأمر الامام
ان يقوم عن يمينه واذا كان متعددا فالاولى ان يتقدم الامام لان يأمر صهرا لئلا يتخير
لانه ايسر وان ظهر حدثه يعيد المؤتم لان صلوة الامام تتضمن صلوة المقتدي فتفسد ها
يوجب فسادها ويصف الرجال ثم الصبيان ثم الخناثى بالفتح جمع الخنثى بالجاهلي
جمع الجبلي ثم النساء فان حاذته مشتهاة حالا او مآلا حرمت بالكمال او اجنبية بلا حائل قدر
مؤخر الرجل وغلظه مثل غلظ الاصبع والعرجة تقوم مقام الحايل وادناها ما يقوم فيه
الرجل ذكره في التبيين في صلوة مطلقة هي التي لا ركوع وسجود في الاصل مشتقة تحريمة
هي بان ينوي احدهما تحريمة على تحريمة الآخر او يبنيا تحريمتهما على تحريمة ثالث واداء
هو بان يكون احدهما امام الآخر او يكون لهما امام فيما يؤديانه حقيقة او تقديرا
كان ذكر الاشتراك في الاداء مغنيا عن ذكر الاشتراك في التحريمة ولذلك اكتفى به في التلخيص
الجامع الا انهما اوردا ولا طائلا منهما بالذكر تفصيلا لمحل الخلاف عن محل الوفاق كما هو
دأبهم وتبعهم المص وذكر ان الاشتراك تحريمة شرط اتفاقا والاشتراك اداء شرط
على الاصح ذكره في شرح التلخيص بأن ينوي اي الامام اماما تهما لئلا يهدا على ان الشركة
لا تتوجد بدون نية الامام اماما تهما وضمنه المؤتم على ما عبروه شرطا زائدا على شرط
الشركة وفي اعتبار النية في صحة الشركة خلاف زفر والجهة متحدة اي جهتها وجهة
من حاذته ذكر هذا الشرط في الغاية في باب الصلوة في الكعبة ولا يتصور اختلافا لجهة